العدد (2211) السنة الثامنة - الخميس (4) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الصدريون: لن تدوم فرحة علاوي طويلا ■ الملا: أخذنا ما نريد

مشروع "السياسات" في ذمة الرئاسة وترحيل الخلافات إلى البرلمان

□ بغداد/ احمد الموسوي

في الوقت الذي أكد ائتلاف القائمة العراقية أن الكتل السياسية اتفقت خلال اجتماعها الأخير في مقر رئيس الجمهورية على أن تكون قرارات مجلس السياسات ملزمة للحكومة بعد إقراره من قبل مجلس النواب، شدد في دولة القانون على أن الاجتماع لم يضف شيئا وكل ما تم الاتفاق عليه هو تحويل المناقشات بهذا الشأن من اللجنة الثلاثية إلى مجلس النواب.

في غضون ذلك، أفادت كتلة الأحرار بان الاتفاق بشأن مجلس السياسات تجاهل هموم الشارع ومعاناة الشعب.

إذ أكد النائب عن ائتلاف العراقية حيدر الملا أن مجلس السياسات قد حسم والفرقاء بانتظار مشروع القانون ليتم التصويت عليه في مجلس النواب.

وفي اتصال هاتفي أجرته المدى يوم أمس تحدث الملا قائلاً "أفضى اجتماع قادة الكتل السياسية إلى حسم مسألة المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية ومن المقرر أن يتم صياغة مشروع قانون المجلس في رئاسة الجمهورية ليتم التصويت عليه في البرلمان"، وتابع القيادي في ائتلاف العراقية "كان الخلاف بيننا وبين دولة القانون بشأن كيفية التصويت على هذا المجلس".

وأضاف الملا "أن مسألة مجلس السياسات تطلبت وقتا طويلا بسبب المالكي وعدم امتلاكه الإرادة والنية الحقيقية إلا أنها قد توفرت في الاجتماع الأخير".

من جهة أخرى، أوضح النائب عن كتلة الأحرار رافع عبد الجبار أن مشروع قانون المجلس لن يمر مرور الكرام ففيه الكثير من التجاوزات والمخالفات الدستورية.

وأكد النائب الصدري أن أول عثرة ستلاقيه هي موافقة مجلس شورى الدولة، وقال في اتصال هاتفي أجرته المدى يوم أمس "إن لمجلس شورى الدولة حق التدقيق في مدى شرعية مشاريع القوانين، ولا اعتقد أن هذا المجلس سيسمح بمرور هكذا مشروع من المتوقع أن يحوي بداخله صيغا كثيرة مخالفة للدستور، وسنعود من جديد إلى الحلقة المفرغة نفسها"، وتابع عبد الجبار "في ظل إصرار العراقية على أن يمتلك هذا المجلس صلاحيات واسعة و مماطلة دولة القانون اعتقد أن مجلس السياسات لن يرى النور".

وأكد النائب عن كتلة الأحرار "أن الاتفاق لم يأخذ بنظر الاعتبار الشارع العراقي وهمومه، بل كان اتفاق يعنى به مصالح قادة الكتل السياسية ورادتهم".

وفي سياق متصل أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون علي العلاق "أن مشروع قانون مجلس السياسات سيحال من رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب، ونحن لا زلنا نصر على أن يصوت على رئيس المجلس داخل مجلس السياسات وليس داخل مجلس النواب"، وتابع العلاق "في الحقيقة لم يتم الاتفاق على شيء محدد وإنما جرى تحويل النقاش من اللجنة الثلاثية إلى داخل مجلس النواب لتتم مناقشته كمشروع قانون".

أما بالنسبة لصلاحيات المجلس فقد شدد العلاق على أنها لا تعدو كونها "صلاحيات استشارية وفي حال موافقة ٨٠ ٪ من أعضاء المجلس تصبح هذه القرارات ملزمة".

وأضاف العلاق "أن هذا المجلس هو مجلس مؤقت وإلا فانه سيكون تجاوز على الدستور فمن غير الممكن استحداث هكذا مجلس بصيغة دائمة".

أما بالنسبة لتحالف الكتل الكردستانية، فقد أكد النائب سعيد خوشناو في اتصال أجرته المدى أمس الأربعاء "أن الاجتماع قد أفضى إلى اتفاق معين ما زال مضمونه غير معروفا بالضبط، إلا أني اعتقد انه تضمن الموافقة على تطبيق بنود اتفاقية أربيل"، وشدد خوشناو على أن "مسألة مجلس السياسات أصبحت مشكلة عويصة و من الواجب حلها ومن غير المعقول أن يأخذ الحديث عن المجلس هذه المدة الزمنية الطويلة، فللناس همومهم والتي كان من الأجدر قضاء تلك الفترة في مناقشة حل هذه الهموم".

وأكد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية "أنا شخصيا لست مع إنشاء الكثير من المناصب غير الضرورية والتي تكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة، إلا أن وضع البلد و المحاصصات السياسية تتطلب استحداث هكذا مناصب".

ونوه خوشناو إلى انه لم يتم التبليغ رسميا إلى الآن بمضمون الاتفاق إلا من خلال الإعلام وليس هناك من شخص يعلم ببنود هذا الاتفاق إلا من كان موجودا داخل الاجتماع.

من جانبها كانت كتلة الرافدين التي يتزعمها يونادم كنا قد أكدت أمس، الأربعاء، إن ما تم الاتفاق عليه هو إرسال قانون مجلس السياسات الستراتيجية بأسرع وقت من رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب لإقراره.

وقال كنا الذي شارك في اجتماع قادة الكتل السياسية في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني إن "قادة الكتل السياسية اتفقوا على تشكيل لجنتين وزاريتين احداهما لتطبيق مبدأ التوازن في المؤسسات الحكومية، والأخرى لإعداد نظام داخلي لمجلس الوزراء".

وأوضح كنا إن "قادة الكتل السياسية اتفقوا من حيث المبدأ على تشريع قانون المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية خلال المدة المقبلة والمحددة بأسبوعين على أن يرسل القانون عاجلا من رئاسة الجمهورية إلى مجلس النواب للتصويت عليه"، لافتا إلى أن "انتخاب رئيس مجلس السياسات سيتم من خلال المجلس ذاته".

يذكر أن اجتماع الكتل السياسية وبحسب بيان رئاسة الجمهورية قد أفضى بالإضافة إلى مجلس السياسات، إلى الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية تعتمد نتائج مباحثات اتفاقية أربيل للاتفاق على النظام الداخلي لمجلس الوزراء".

كما اتفقت الكتل على "تشكيل لجنة من نواب رئيس الوزراء، تعهد إليها مهام تحديد مواضع الخلل في التوازن الدستوري في ما يتعلق بالموظفين من الفئات ما فوق المدير العام وفي الوزارات الأمنية وذلك خلال شهرين، إضافة إلى وضع آلية لرفع الخلل وبشكل لا يضر بالأصول الإدارية".

كما أثمر اجتماع الكتل عن الاتفاق على أن "تقدم العراقية مرشحيها لوزارة الدفاع وان يقدم التحالف الوطني مرشحيه لوزارة الداخلية خلال أسبوعين بمواصفات توافق عليها الكتل الثلاث (العراقية والتحالف الكردستاني والتحالف الوطني).

واتفقت الكتل السياسية خلال الاجتماع على تفويض الحكومة ببدء مباحثات مع الولايات المتحدة بخصوص إبقاء عدد من القوات الأميركية لتدريب القوات العراقية حتى ما بعد موعد الانسحاب الكامل نهاية العام ٢٠١١.

كتابة على الحيطان

إعلان... من يدافع عنّا؟

■ عامر القيسي

من يدافع عنّا؟ سؤال صرنا نبحث عن إجابات له، وليس إجابة واحدة في طلاسم السياسة العراقية الحالية. وإذا استثنينا الإجابة عن السؤال فيما يتعلق بالوضع الداخلي، الذي تنتهك دستوره وقوانينه الطبقة السياسية الحاكمة نفسها، فإننا نتحدث عن سيادة العراق وحدوده براً وبحراً وجواً ومصالحة الإستراتيجية في المنطقة والعالم. لو القينا نظرة فاحصة إلى آليات ميكانزم العمل السياسي ارسمي لوجدناه من دون مبالغة، عملا يفتقد إلى أصول العمل السياسي الذي ينبغي أن يكون عليه في الدفاع عن سيادة البلد وصيانة كرامة شعبه.

في الزمن المقبور كان صدام يشتري الاعتداءات علينا، بل ويعقد الاتفاقات مع دول الجوار من اجل تجاوز حدودنا لأتفه الأسباب وباع حتى قسما من الأراضي العراقية توافقا مع مصالح خاصة وسياسات عبثية قصيرة النظر، فقد باع حصتنا من شط العرب لإيران الشاه من اجل إجهاض الثورة الكردية، واتفق مع تركيا للتوغل داخل حدودنا ٢٠ كيلومترا للسبب نفسه ولكن برسم الأتراك في ملاحقة معارضي الحكومة، ومنح الأردن والسعودية أراضي عراقية، وكأنها ملك جده، لشراء موقفها من الحرب مع إيران، وبدد ثروات البلاد من اجل المصالح نفسها. الآن سقط النظام وجاءنا من لا يكف عن الحديث عن السيادة الوطنية بسبب الوجود الاميركي، لكنه يغض النظر عن كل أشكال الخروقات الإيرانية والتجاوزات على الحدود والسيادة، حتى أن لجنة تقصي الحقائق بشأن القصف الإيراني التي كلفها مجلس النواب لإعداد تقرير عن الموضوع، لم تذكر في توصياتها، توصية واحدة لمجلس النواب من اجل شجب واستنكار الاعتداءات الإيرانية، وهذا اضعف الإيمان، لان تقريرها يقول إن الإيرانيين لم يتوغلوا في الأراضي العراقية، وكأن القصف وتشريد الناس ليس اعتداءً يستحق الشجب والاستنكار بل اتخاذ مواقف تجعل الآخرين يفكرون أكثر من مرّة قبل الإقدام على التجاوز على سيادتنا، بل أن التقرير يشير من طرف خفي إلى وجود مسلحين معارضين لإيران على أراضينا وهو ما يشبه التبرير للقصف المتواصل منذ ثلاثة أسابيع!!. والجارة العربية الكويت تباشر بإنشاء ميناءً سيخنقنا ويضر بمصالحنا الاقتصادية الستراتيجية، والسادة لدينا يتناقشون ويشكلون اللجان ويدرسون الخرائط ولم يتفقوا على موقف وطني موحد لإيقاف هذه المهزلة في الوقت الذي أبلغت الكويت العراق رسميا بأنها ماضية في المشروع حتى النهاية. وقبل أن تنشغل الجارة سوريا بالانتفاضة وقمعها كانت حاضنة حقيقية للإرهاب واهم محطة من محطات عبوره إلينا وقتلنا، فيما كنا نبعث الوفود ونقيم المؤتمرات الصحفية المشتركة لنقول إن في الأمر سوء فهم وان كل شيء عال العال، بل إننا في عز أزمة النظام السوري في مواجهة شعبه، لا تخجل الحكومة من أن تدعو من الله أن يحفظ النظام السوري من كل سوء متحدية إرادة الشعب السوري متناسية في الوقت نفسه الانتفاضة الآذارية العراقية عام ١٩٩١ وما فعله صدام بالمنتفضين!! وتعلن الجارة المسلمة تركيا أنها ستجتاح الأراضي العراقية بحثا عن "متمردين" لا تستطيع السيطرة عليهم داخل أراضيها دون أي رد فعل جاد ومؤثر، وكذا الحال مع كل دول الجوار العربي والإقليمي، بل أن دولا أوربية تطرد مهاجرين عراقيين رغما عنهم فنذهب متوسلين خانعين كأننا نستجدي المواقف لوقف التهجير المعاكس!

لو كنت جارا للعراق وفيه هذا النوع من الحكومات لما ترددت لحظة من أن العب "شاطي باطي" على الحدود وداخلها مادمت مقتنعا أن لا احد يسمع لا احد يجيب!! ويبقى السؤال الكبير دون إجابة. من يدافع عنا؟

أعلام

شاويس: حل المشاكل دبلوماسياً مع الإيرانيين

■ شدد نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس على ضرورة حل جميع المشاكل مع الجانب الإيراني من خلال الحوار والطرق الدبلوماسية وإيقاف القصف للحفاظ على متانة العلاقات الثنائية وأرواح وممتلكات المدنيين.

وقال بيان صحفي صدر عن مكتبه أمس إنّ: شاويس استقبل في مكتبه ببغداد السفير الإيراني حسن دنائي فر في بغداد والوفد المرافق له.

ونقل البيان عن نائب رئيس الوزراء قوله إنّ: "العراق يسعى إلى إقامة علاقات متوازنة ومتينة مع دول الجوار تقوم على أساس المصالح المشتركة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية".

الصالحي: سيكون للتركمان مناصب مهمة

■ أعلنت الجبهة التركمانية أنّ "لجنة التوازن في الوزارات ستفتح المجال أمام المكون التركماني لتولي مناصب مهمة في الدولة".

وقال النائب أرشد الصالحي لوكالة كل العراق أمس الأربعاء إنّ: "اللجنة التي تم الاتفاق على تشكيلها أمس حول إعادة التوازن في الوزارات والمتكونة من نواب رئيس الوزراء وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ستفتح المجال أمام المكون التركماني لتولي مناصب في مختلف الوزارات". وأضاف أنّ "التركمان يرغبون في تولي مناصب تناسب وحجمهم في العراق وأنّه من حقهم تولي مناصب أمنية رفيعة ووكلاء وزارات والهيئات الحكومية".

المساري: أربعة مرشحين لحقيبة الدفاع

■ كشف رئيس كتلة حل البرلمانية والنائب عن ائتلاف العراقية احمد المساري عن الأسماء الأربعة التي سيقدمها ائتلافه لرئيس الوزراء نوري المالكي. وقال المساري: إن في اجتماع قادة الكتل وبحضور الرؤساء الأربعة، جرى الاتفاق على أربعة نقاط، ومنها إلغاء جميع الأسماء المرشحة لحقيبتي الدفاع والداخلية، وعلى أن يقدم مرشحين لكل وزارة خلال أسبوعين. وبين المساري: أن للعراقية أربعة جدد لتولي احدهما الدفاع وهم؛ (حسين علي المساري، عبد الكريم السامرائي، قيس شذر، جابر الجابري)، مؤكدا أن هؤلاء الأربعة لم تقدم العراقية للمالكي في الوقت سابق.

البغداديون يشكون غلاء الأسعار والحر

الشورجة في رمضان يحاول استعادة مكانته التاريخية

□ بغداد/ المدى

يضرب أبو عصام كفّه على رجله وهو يستعيد ذكريات العقود الأربعة التي قضاها بين دكاكين الشورجة، أقدم سوق في بغداد تكافح العنف والحر وغلاء الأسعار لاستعادة مكانتها التاريخية والرمزية في شهر رمضان.

وبحسب وكالة فرانس برس، فبينما يحاول ابنه محمد إعادة تشغيل مروحة هندية الصنع في وسط السقف تعود إلى ١٩٣٤، يثبت الرجل السبعيني بصره على أكياس التوابل والأرز الموزعة على زوايا دكانه المتواضع ويقول بحسب وكالة فرانس برس "رمضان كان يبدأ من هنا".

وتحتل سوق الشورجة التراثية والشعبية منذ تشييدها أواخر العهد العباسي، مكانة رمزية في ذاكرة العراقيين وخصوصا أهالي بغداد، لانها اقدم مركز تجاري في العاصمة والبلاد.

وتقع السوق في منطقة تاريخية وسط المدينة قرب جامع الخلفاء الذي بني في القرن العاشر وتتفرع منه عدة أسواق متخصصة، منها سوق الصابون وسوق التوابل، إلى جانب أكثر من عشر خانات وأربعة مساجد.

ويقول مؤرخون عراقيون إن كلمة "الشورجة" تعني الماء والملح، فيما يرى آخرون أن الكلمة تعني النهر المالح، أو حتى دهن السمسم.

ويروي صاحب احد المحلات الصغيرة بعدما رفض الكشف عن اسمه خشية "الملاحقة الأمنية التي قد تصل الى القتل"، أن "اليهود كانوا أول من أدار السوق، بمساعدة عائلات من أديان أخرى".

ويشير إلى أن "الشورجة حافظت على شكلها العام ولم تغيره بسبب محدودية العمل العمراني فيها وانعدام أعمال الترميم".

ويتابع ان "السوق دخلها أناس من أماكن كثيرة حول العالم، بينهم هنود وصينيون وسودانيون وجنوب إفريقيين".

وشهدت المنطقة التي تضم السوق في الأعوام التي أعقبت اجتياح العراق عام ٢٠٠٣ معارك ضارية بين قوات عراقية وأميركية من جهة وعناصر تنظيم القاعدة الذين كانوا يتحصنون في منطقة الفضل المجاورة، ما أدى إلى إغلاق الشوارع المؤدية إلى السوق عام ٢٠٠٧، في أوج العنف الطائفي.

ومع تحسن الوضع الأمني، أعادت السلطات العراقية في الأول من آب ٢٠١٠ فتح شارع الجمهورية الذي يحتضن السوق ويمتد من ساحة الخلاني إلى منطقة باب المعظم

ولا تزال الحواجز الاسمنتية التي وضعت على جانبي الشارع لحماية المتسوقين من انفجار السيارات المفخخة، تحيط بجانبي الطريق على امتداد السوق.

ويقول ابو عصام وهو يراقب عربات نقل البضائع التي تجرها الحمير والخيول وهي تتسابق على دخول الازقة الضيقة "اعمل في هذه السوق منذ ١٩٥٦. كنت ابيع واشتري الارز والحبوب، ولم اغير عملي حتى اليوم".

ويضيف ان "الشورجة كانت ملاذ الناس من كل انحاء العراق، وخصوصا في شهر رمضان. اما اليوم فالسوق تعيش في زمان تحديات الامن وغلاء الاسعار التي يتحكم بها المستوردون ويرفعونها عند بداية شهر رمضان من كل عام".

ويستذكر قائلا "قبل سقوط النظام، كانت الحركة لا تتوقف ولو لدقيقة واحدة خلال شهر رمضان".

ويتوزع المتسوقون من رجال ونساء على مختلف فروع السوق، ويتنقلون وسط صراخ الباعة الذي لا يهدأ وضجيج العربات التي لا تنتهي، بحثا في اول ايام رمضان عن التوابل الملونة التي يعبق المكان بروائحها والمواد الغذائية والادوات البلاستيكية والكهربائية.

ويسير هؤلاء فوق ارض متعرجة، وتحت سقف مهدم في معظمه لا يقيهم سطوة الشمس التي بلغت معها حرارة الطقس خمسين درجة مئوية، ما يدفع العديد من زبائن السوق الى البقاء في منازلهم، وفقا لاحد اصحاب المحلات.

ويقول الاستاذ الجامعي احمد عاصم الدباغ، ان "الاسعار ارتفعت كثيرا، وتزداد الآن مع بداية شهر رمضان".

ويضيف الدباغ وهو يعدل في قبعة يعتمرها "لكن الشورجة تبقى رغم ذلك رمزا تجاريا يحمل ذكريات وطقوسا جميلة. اغلب اهالي بغداد يزورون السوق مرتين على الاقل في الاسبوع".

وفيما يهم المدرس شهاب احمد مغادرة دكان وهو يحتج بصوت منخفض على "الغلاء وغياب ماء الشرب والكهرباء في شهر الصوم"، تصرخ امراة مطالبة رئيس الوزراء نوري المالكي "بعمل انساني في هذا الشهر الفضيل".

وتقول والعرق يغطي جبينها "نريده ان يساعد في موضوع الكهرباء، رمضان بدا فكيف نصوم بلا ماء ولا كهرباء؟"، وتضيف "هذا ليس رئيس وزراء، هذا رئيس بخلاء".

ورغم مرور سنوات على سقوط النظام السابق، يعاني العراق من نقص كبير في الخدمات خصوصا شحة مياه الشرب والانقطاع شبه الدائم للكهرباء التي لا تزيد ساعات التغذية بها عن الثماني في افضل الحالات في معظم أنحاء البلاد.

ويقول ابو عصام ان "هذه السوق تختصر الأحداث الأليمة التي مر ولا يزال يمر بها العراق، منذ انتهاء عهد الملكية (عام ١٩٥٨)، وحتى سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، وصولا الى الاعوام التي اعقبت ذلك".

ويتابع بحسرة "عندما أصبحنا جمهورية تدمرت البلاد، وعندما اجتيح العراق تدمرت النفوس".

> السوق تختصر كل الأحداث التي مر بها العراق منذ ١٩٥٨